

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٢٩**

الخميس، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد ولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد ياو شاوجون
	فرنسا	السيدة غيغن
	فييت نام	السيد دينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/123)

2004494 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2017/223)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة البعثة، والسيدة ماري يولين جِيل، المديرة التنفيذية لمنظمة ”Fondasyon Je Klere“.

وتنضم السيدتان لا لايم وجِيل إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بورت أو برنس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/123، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لا لايم.

السيدة لا لايم (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى وتقديم معلومات مستكملة عن الحالة في هايتي.

منذ تموز/يوليه ٢٠١٨، أدى المأزق السياسي إلى شل عمل المؤسسات الهايتية، والإضرار باقتصاد البلد، وتغذية استمرار انعدام الأمن. وعلى مدى الأشهر الماضية، عملت إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية والسفير البابوي في هايتي لتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل تفاوضي للأزمة، حلٌ يحفز جهود الإصلاح الرامية إلى استعادة ثقة السكان في الدولة، وكفالة حصول الفئات الأكثر ضعفا على الخدمات الأساسية التي تمس الحاجة إليها، وتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات في الوقت المناسب.

وخلال جولتين من المفاوضات عقدتا في ممثلية الكرسي الرسولي في هايتي في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وأواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ظهر توافق في الآراء بشأن ملامح اتفاق سياسي مفصل حول أربعة عناصر هي: معايير تشكيل الحكومة، ومحتويات برنامج الإصلاح، وتسلسل عملية الإصلاح الدستوري، وتحديد الجدول الزمني للانتخابات. وعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بطبيعة الإصلاحات التي يتعين القيام بها، بما في ذلك إصلاح الدستور، فإن الجهات الفاعلة السياسية لم تحسم بعد صيغة من شأنها أن تؤدي إلى أن يعيّن الرئيس موييز رئيسا للوزراء بتوافق الآراء وتشكيل حكومة جديدة.

وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة، وكذلك بشأن المدة المتبقية من ولاية الرئيس موييز، يهدد بإطالة أمد حالة استمرت لفترة طويلة جدا دون داع. وهايتي على وشك الدخول في عامها الثاني بحكومة مؤقتة، ومن المتوقع أن يغرق اقتصادها في حالة ركود أعمق، ويقدر الآن أن ٤,٦ مليون من مواطنيها يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومن شأن آثار الاقتصاد المنهَك والاستقطاب السياسي الذي طال أمده أن تؤثر بشكل أكبر على نزاهة وفعالية مؤسسات رئيسية مثل الشرطة الوطنية الهايتية. ولتجنب حدوث مزيد من التدهور، يتعين على القادة

الهايتيين أن يرقوا إلى مستوى الحدث وأن يلتزموا بإيجاد مخرج من هذا المأزق يخدم مصالح شعبهم على أفضل وجه.

وعلى الرغم من الاتفاق السياسي، فإن الطريق نحو تحسين الحوكمة من خلال الإصلاح المنهجي ستكون شاقة. والواقع أن جذور الأزمات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية المتكررة التي شهدتها هايتي في تاريخها الحديث تكمن في عوامل مترسخة مثل ارتفاع مستويات الفقر باستمرار، وانتشار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والاستنزاف الشديد للموارد الطبيعية، وآفة العصابات والفساد والإفلات من العقاب.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩) في حزيران/يونيه من العام الماضي، عملت ركائز السلام والأمن والتنمية في الأمم المتحدة بلا كلل لوضع رؤية مشتركة ونهج كلي لأنشطتنا في هايتي. وترد نتائج هذه الجهود في تقرير الأمين العام (S/2020/123) المقدم إلى المجلس في ١٣ شباط/فبراير، وهي ترد في وثيقة تخطيط إطار استراتيجي متكامل تحدد استراتيجية مركزة تهدف إلى مساعدة المؤسسات الهايتية على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد.

إن تشغيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ فتح فصلا جديدا في العلاقات بين هايتي والأمم المتحدة، علاقات تقوم على تعاون أعمق ومحدد الأهداف بقدر أكبر. وسيقاس نجاحنا الجماعي بالتقدم المحرز في تحقيق المعايير المرجعية الستة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام، التي تركز على تيسير التوصل إلى توافق سياسي في الآراء؛ والتصدي لعنف العصابات؛ وتعزيز قطاعات الشرطة والعدالة والسجون؛ وتعزيز حقوق الإنسان. والمساعدة في معالجة البطالة والمظالم الاجتماعية والاقتصادية؛ وتشجيع وجود الدولة في المجتمعات المحلية من خلال توفير الخدمات الأساسية وبذل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على التكيف.

وفي هذا الصدد، يقدم التقرير المشترك الذي صدر مؤخرا عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في حي بيل – إير في العاصمة بورت – أو – برنس في الفترة بين ٤ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ مثالاً على الطابع الشامل لعدة قطاعات للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة حالياً في هايتي. ولا تحلل الوثيقة مثالاً على اتساع رقعة الخروج على القانون في بعض أحياء منطقة العاصمة بورت أو برنس الحضرية الكبرى فحسب، بل وتقدم توصيات إلى سلطات الدولة بشأن كيفية تحسين وصول الضحايا إلى العدالة وتعزيز المساءلة ومنع أنشطة العصابات الإجرامية.

ولا يمكن لهايتي أن تتغلب على الأزمة المتعددة الأوجه التي تواجهها إلا من خلال مزيج من الإرادة الوطنية القوية والدعم الدولي الثابت. وما زلت على ثقة من أن الأمم المتحدة، في تشكيلتها الجديدة، في وضع فريد يمكنها من مساعدة مؤسسات الدولة على التصدي للعوامل التي تحفز فترات عدم الاستقرار الدورية في البلد، وكفالة عودة هايتي مرة أخرى إلى طريق الاستقرار والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة لا ليم على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة جيل.

السيدة جيل (*تكلمت بالفرنسية*): يسر مؤسسة جي كلير، التي أتشرف بتمثيلها هنا، أن تشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي. وبقبول الدعوة لتقديم هذه الإحاطة عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في هايتي إلى المجلس تحت الرئاسة البلجيكية، ألتمس تبني القيم التي تتمسك بها المؤسسة.

إن مؤسسة جي كلير منظمة هايتية نشطة لحقوق الإنسان تعد الهايتيين ليصبحوا قادة مسؤولين ويشاركون في الحياة العامة من أجل تنشيط دولة قومية تقوم على مبادئ حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وتضطلع منظمتنا ببرنامج تدريبي في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وتهدف مؤسسة جي كلير أيضا إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هايتي من خلال برنامجها لرصد المؤسسات العامة مثل البرلمان، والنظامين القضائي والجنائي، والجهاز التنفيذي، والشرطة. وهي تجري تحقيقات وتندد بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتقدم المساعدة القانونية لمن لا صوت لهم وللمحرومين.

وتواجه هايتي اليوم انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان. ولا تفي سلطات الدولة بالتزاماتها الإيجابية والسلبية بحماية حقوق الإنسان واحترامها. وأصبح الحق في الحياة رخيصا. وترتكب يوميا أعمال القتل المروعة والجرائم البشعة، مع الإفلات التام من العقاب. وحتى الآن هذا العام، لاحظنا بالفعل ٣١ حالة وفاة بسبب العنف، ولكن من المرجح أن الرقم الفعلي أعلى. وتفقد الدولة انفرادها بالحق في استخدام العنف المشروع. وتخضع مناطق بأكملها لسيطرة عصابات مسلحة، هي في كثير من الأحيان مسلحة ومجهزة بشكل أفضل من سلطات إنفاذ القانون.

وكثيراً ما تعتمد السلطات، في محاولة للبقاء سياسياً، على العصابات وتستخدم استراتيجيات حرب العصابات. وهذا ما نشهده منذ عامين في منطقة مارتيسان، على بعد حوالي ٣ كيلومترات من قصر العدالة وأقل من ٥ كيلومترات من القصر الرئاسي. والحالة نفسها قائمة على الطريق الوطني رقم ١ وفي منطقة كارفور شادا، التي تسيطر عليها عصابة شان ميشو، التي لها صلات بالسلطات ومنافستها عصابة تيت دي مور.

وتسود نفس الحالة في مناطق أخرى. وتنشط أكثر من ١٥٠ عصابة مسلحة في جميع أنحاء البلد. وفي بورت – أو – برنس وحدها، هناك ٢٣ عصابة نشطة؛ وفي بيتّون – فيلّ، ٣٠; في كروا دي بوكيه، ١٧؛ وفي أرتيبونيت، ٢٠. وتسيطر العصابات المسلحة على ما يقرب من ثلث الأراضي الوطنية.

وحرية التنقل غير مكفولة، ولا الحق في سلامة الإنسان البدنية وكرامته. الطرق خطرة. وأصبح من المتعذر وصول الشرطة إلى الإقطاعيات التي تسيطر عليها العصابات المسلحة، وأصبحت العصابات تسيطر سيطرة كاملة على السكان المدنيين الذين يعيشون في تلك المناطق وعلى من اختطفوهم، الذين غالبا ما يتعرضون لأسوأ الفظائع. إنهم يقومون بالعديد من الأعمال المروعة – القتل، وقطع الرؤوس، والاغتصاب، والاختطاف من أجل الحصول على فدية، وتحويل الإمدادات، والاختطاف، والحجز القسري.

ويتردد طلاب الجامعات الشباب وأطفال المدارس والسكان المدنيون، الذين يسيطر عليهم الرعب، في الخروج. ويتعرض الأشخاص المختطفين ومن يتم احتجازهم أثناء استخدام الطرق الوطنية لإساءة المعاملة ويجبرون على دفع فدى تزيد من إفقار أسرهم. وتتعرض النساء للاغتصاب الجماعي عن طريق الشرج والمهبل على حد سواء. وفي بعض الأحيان، يقوم أفراد العصابات المسلحون بتصوير هذه المشاهد ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي، ووجوههم مغطاة، في تحد لسلطات إنفاذ القانون، التي لا حول لها ولا قوة في مواجهة المد المتصاعد بسرعة لهذه الأعمال الوحشية. في الثقافة الهايتية، يعتبر الاغتصاب الجماعي والاغتصاب الشرجي أسوأ الجرائم التي يمكن ارتكابها ضد المرأة، ولذلك يستخدم الاغتصاب كسلاح سياسي.

وقد أُغلقت المحاكم في بورت أو برنس، وهي أكبر ولاية قضائية في البلد، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ولذلك حدثت زيادة كبيرة في حالات تنطوي على الحبس الاحتياطي لفترات

طويلة وحالات الإفراج غير القانوني، دون مراعاة الأصول القانونية، عن المجرمين الذين تعتقلهم الشرطة، نتيجة للتدخلات السياسية فيما يتعلق بممثلي الحكومة داخل السلطة القضائية والمدعين العامين عديمي الضمير.

فالوصول إلى القضاة، والحق في محاكمة عادلة ومنصفة، والحق في المحاكمة في إطار زمني معقول، هي الآن مجرد كلمات جوفاء. هذه الحقوق غير موجودة.

ويعلم الجميع أن فرق الموت هي شكل من أشكال إرهاب الدولة. وقد شهدنا طائفة واسعة من الأعمال المماثلة لتلك التي قامت بها فرق الموت خلال فترة ''الإغلاق'' وعندما تجري مظاهرات كبرى مناهضة للحكومة.

ويطلق أشخاص في مركبات لا تحمل لوحات تسجيل النار على المتظاهرين، وكذلك على مجموعات الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون للسلطات، في بورت – أو – برنس، وكاب هايتيان، وسانت مارك، وفي مناطق أخرى كثيرة من البلد، مما يسفر عن مقتل وجرح كثيرين.

ويتم تصوير قطع الرؤوس وتشويه الخصوم السياسيين المعتقلين ونشرها على شبكة الإنترنت من قبل عصابات مسلحة معروفة بصلاتها بالسلطات.

كل هذا، وهذه مجرد قائمة جزئية، يعكس حقيقة أن هذه الجرائم تُرتكب بدعم ضمني على الأقل من الحكومة، وأن مرتكبيها يتمتعون بالإفلات الرسمي من العقاب.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحاجة إلى الحكم الرشيد ومكافحة الفساد في هايتي. إن هايتي واحدة من البلدان النادرة في العالم التي يمكن فيها لرجل أو امرأة لم يسبق له أو لها العمل ليوم واحد في حياته أو حياتها ويتولى منصبا انتخابيا في البرلمان أو في السلطة التنفيذية أن يصبح مليونيرا في غضون سنتين أو ثلاث سنوات. ويمكنهم إظهار ثرواتهم علنا دون أي خوف. في الواقع، اعتُمد في شباط/فبراير ٢٠١٨، نتيجة لجهود المجتمع الدولي، القانون المتعلق بإعلان الثروة من أجل المساهمة في تحقيق الشفافية في الحياة العامة. ومع ذلك، أظهر تحقيق أجرته مؤسسة جي كلير في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن شخصيات سياسية وموظفين من موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من الموظفين العموميين الذين أعلنوا عن ثرواتهم أن تنفيذ القانون يحيد عن الممارسات والقواعد المنصوص عليها فيه. ولم يقدم ما يقرب من ٩٠ في المائة من الأفراد العاملين في السلطة التنفيذية إقراراتهم عن أصولهم عند ترك مناصبهم، إلى جانب ٩٣ في المائة من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب.

إن إدارة أموال تحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، عقب مراجعة الأداء التي أجرتها المحكمة الإدارية الهايتية، قد شابتها حالات سوء الإدارة، والمبالغة في التكاليف، والسرقة، والفساد، والاختلاس، والمحاباة، والإثراء غير المشروع. ومن شأن هذه الأموال، التي تقرب من ٤ بلايين دولار، أن تمثل فرصة هامة لهايتي. غير أن المحكمة أدانت رئيس الدولة الحالي بالتورط في أعمال الفساد هذه، مما يشكل أكبر عقبة أمام إجراء محاكمات عادلة ومنصفة بشأن إدارة تلك الأموال – وهي محاكمة تشتدّ رغبة الشعب الهايتي في أن يراها.

يعمل البلد بلا ميزانية منذ عامين، بعد استقالة الحكومة قبل عام تقريبا. لقد انهار النظام الدستوري في كانون الثاني/يناير بسبب عدم إجراء الانتخابات في المواعيد المنصوص عليها في الدستور. ولذلك يجد البلد نفسه في حالة طوارئ غير معلنة، مما يؤدي إلى تعزيز السلطة الشخصية، وسوء الإدارة الإدارية، والسرقة، ونهب موارد الدولة الشحيحة، والفساد.

وفي ظل هذه الخلفية، يواجه البلد انتفاضة شعبية ضد تراتبية الشرطة الوطنية الهايتية. وبالأمس تحديدا، حاول أفراد شرطة إشعال النار في مكتب المحاماة التابع لرئيس مجلس إدارة مؤسسة ''فونداسيون جو كلير''. وأضرموا النار في خمس

مركبات ومولدين كهربائيين ودراجات نارية في موقف سيارات الشركة. وعلى الرغم من أن قطاع المافيا التابع للشرطة يسيطر على هذه الحركة، فإن الادعاءات المقدمة عادلة وتستحق النظر فيها. وتلك الهيئة، التي أنشئت قبل ٢٥ عاما، تحتاج إلى مراجعة لحساباتها. وقد أثبتت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة لتعزيزها أنها فشلت فشلا ذريعا.

ومن ذلك المنظور، تقدّم مؤسسة ”جو كلير“ التوصيات التالية إلى مجلس الأمن لمساعدة هايتي. أولا، يجب أن يسهم المجلس في نجاح الفترة الانتقالية من أجل ضمان العودة إلى النظام الديمقراطي، الذي دمر منذ ١٣ كانون الثاني/يناير. ثانيا، يجب إضعاف القوة النارية للعصابات المسلحة. ثالثا، يجب أن يساعد في تنظيم محاكمات تحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط فيما يتعلق بمذابح لا سالين وكارفور – فويي وحالات الاغتصاب. رابعا، نحن بحاجة إلى شن حملة لمكافحة الفساد بفعالية. خامسا، نحن بحاجة إلى التدقيق في أعمال الشرطة بغية تعزيز مصداقيتها بين الناس وضمان قدرتها على أداء مهمتها في الحماية والخدمة.

أعتذر عن الإطالة؛ فكما يقولون، لم أستطع الاكتفاء بالقليل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة جيل على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في هايتي. والولايات المتحدة ممتنة للعمل الممتاز الذي قامت به هي وفريقها دعما للاستقرار السياسي والاقتصادي في هايتي. كما أشكر المديرة التنفيذية جيل على إحاطتها ودعمها للحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

تؤكد الولايات المتحدة من جديد على الدور الأساسي للمجتمع المدني وتدين الأعمال الانتقامية ضده. وفي كانون الثاني/يناير، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة للزلزال المدمر الذي أودى بحياة أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ هايتي و ١٠٢ من موظفي الأمم المتحدة. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب شعب هايتي، ليس في الوقت الذي يواصل فيه التعافي من تلك المأساة وحسب، ولكن أيضا فيما نعمل معا لبناء مستقبل أفضل.

وفي حين أن جلسة الإحاطة التي عقدت اليوم قد حددت الجهود المكثفة لتعزيز الحوار، تظل الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم سياسي حقيقي. وقد أوضحت الولايات المتحدة أنه يجب على قادة هايتي أن يجتمعوا لإيجاد حل شامل. ولن يتأتى الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا عندما يضع قادة هايتي خلافاتهم جانبا، ويبنون معا مؤسسات الدولة في هايتي ويدعمونها على حد سواء.

وعلى الرغم من أشهر من الجمود السياسي وتدهور الأحوال الإنسانية والاقتصادية، تعمل هايتي بلا حكومة معينة بعد انتهاء مدة ولاية معظم أعضاء البرلمان. ولذلك أكرر أنه يجب أن يكون هناك حوار، ويجب أن يكون هناك اتفاق سياسي. وعامل الوقت أساسي. فيجب على هايتي أن تجري انتخابات تشريعية في أقرب وقت ممكن عمليا، وأن تشكل في نهاية المطاف حكومة تعمل بكامل طاقتها وتستجيب لاحتياجات شعبها. ويجب أن يكون لشعب هايتي صوت في اختيار قادته. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن الإصلاحات الدستورية ضرورية وجديرة بالترحيب، فإنها يجب ألا تصبح ذريعة لتأخير الانتخابات.

ونكرر أيضا التأكيد على أهمية الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ودور المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم في الجمع بين الطرفين. ولكن يجب

أن نشدد أيضا على أن قادة هايتي، سواء في الحكومة أو في المعارضة، هم وحدهم الذين يمكنهم اتخاذ القرارات اللازمة لكسر الجمود السياسي ومعالجة الدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار.

وستبقى العديد من الأهداف المرجعية وخطوط الأساس المبينة في تقرير الأمين العام (S/2020/123) تراوح مكانها ما دام الجمود السياسي في هايتي قائما. لقد أثّر الاستقطاب السياسي على الحكم وأعاق اتخاذ الحكومة قرارات هامة. ونعترف بالتقدم الإضافي الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية وزيادة مهنيتها. بيد أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال تواجه ضغوطا تشغيلية متزايدة وقيودا على الميزانية وتقاعسا حكوميا. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن الشرطة الوطنية الهايتية لا تستطيع الوفاء بولايتها المتعلقة بالسلامة العامة دون توفير التمويل الكافي في الوقت المناسب.

ولا نزال ندعو إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على ضرورة أن تقوم حكومة هايتي بالتحقيق مع المسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت في لا سالين وبيل اير ومقاضاتهم. ونشير أيضا مع القلق إلى أن المؤشرات الاجتماعية الرئيسية تشير إلى تزايد الهشاشة، مع انعدام الأمن الغذائي، وضعف القطاع الصحي وقدرة الأسر المعيشية بصورة عامة على الصمود، وكلها تتجه في الاتجاه الخطأ.

وفي الأسابيع المقبلة، يجب على قادة هايتي أن يضعوا خلافاتهم جانبا. وبينما يعمل هؤلاء القادة لتحقيق هذه الغاية، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بنجاح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وإزاء شعب هايتي قبل كل شيء، وهو يعمل على التصدي للتحديات التي تواجه أمته.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة إلين لا ليم، والسيدة ماري يولين جيل على إحاطتيهما. ونأسف للهجوم الذي وقع على مكتب المؤسسة الذي تديره السيدة جيل. ونأمل أن يتم التحقيق في تفاصيل ذلك الحادث في أقرب وقت ممكن. وفي الواقع، ستعقد الجمهورية الدومينيكية غدا، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس الأمن، اجتماعا بصيغة آريا بشأن الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام اللاتي يتعاونّ مع مجلس الأمن وهيئاته الفرعية.

وتود الجمهورية الدومينيكية أن تغتنم هذه الفرصة لتقديم دعمها إلى رئيس هايتي، جوفنيل مويز، في سعيه إلى إجراء حوار شامل بهدف إنشاء حكومة قائمة على توافق الآراء. ومن دواعي القلق البالغ لدى الجمهورية الدومينيكية أن ترى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة في هايتي وعدم إحراز تقدم في إجراء حوار وطني من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على إخراج البلد من هذه الأزمة المتعددة الأبعاد.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2020/123)، فإن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضئيل جدا في جميع النقاط المرجعية الست أساسا. وهذا بدوره يشير إلى أن عملية تحسين قدرة البلد على تحقيق الاستقرار السياسي والسلام والأمن والتنمية المستدامة متوقفة. ونظرا لتأثير الأزمة السياسية العميق على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فقد أصبحت المحرك الأساسي لذلك الركود.

وهذه الحالة من بين الأسباب التي جعلتنا نعرب عن عدم موافقتنا هنا في مجلس الأمن على انسحاب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في خضم عملية انتخابات لا تزال غير محددة وهشة ودون خارطة طريق متفق عليها. وينبغي ألا يستند إنشاء تشكيلات جديدة لحفظ السلام في البلدان التي تشهد نزاعات على التكلفة فحسب، بل على تحليل موضوعي ووجود مؤسسات سليمة قادرة على الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة بها.

وعلى الرغم من تحذيراتنا المتكررة لتأجيل تشغيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي إلى ما بعد الانتخابات وإعطاء الأولوية لإيجاد حل للأزمة السياسية قبل المرحلة الانتقالية، مضى المجلس قدما في سحب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وأنشأ البعثة السياسية في ١٦ أكتوبر ٢٠١٩. وللأسف، يمكن أن نرى الفوضى التي أسفر عنها هذا اليوم، والمتمثلة في أزمة دستورية عميقة، والعنف المتفشي الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وانتشارها غير الخاضع لضوابط، الأمر الذي يسهم إسهاما كبيرا في الجريمة المنظمة - بما في ذلك العصابات، مما يؤدي بدوره إلى حدوث الاعتداءات والاختطاف والقتل - وبالتالي تعريض المكاسب الأمنية التي حققتها بعثات السلام على مدى الـ ١٥ عاما الماضية للخطر وتعريض السكان لمستويات عالية من انعدام الأمن.

كما أدى ذلك إلى حالة إنسانية تفاقمت بسبب عدم حصول غالبية السكان على الخدمات الأساسية، بما في ذلك، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، توقع أنه، بحلول آذار/مارس القادم، سيعاني ٤,٦ مليون هايتي - حوالي ٤٠ في المائة من السكان - من انعدام الأمن الغذائي الشديد، مع معاناة ٢,١ في المائة من الأطفال من سوء التغذية الحاد الشديد.

إن حالة الأزمة الواسعة النطاق هذه لا تشجع على أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ولايته تنفيذا كاملا وأن يمضي قدما في خطة للتنمية المستدامة. ونأسف لأن حالة انعدام الأمن قد أودت بالفعل بحياة متعاقد مستقل تابع للمكتب. ويحدونا الأمل في أن يكون قرار سحب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في الظروف التي أشرت إليها توا، دون وجود قوة شرطة مجهزة تجهيزا كافيا، درسا لتوضيح ما يجب ألا يكرره المجلس في بلد آخر.

ومن أجل مساعدة الشعب الهايتي في هذه المرحلة المؤسفة، يجب أن يقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بدراسة دقيقة للأسباب الجذرية للأزمة، ثم يقوم بتوحيد قواه مع الفريق القطري والحكومة في الأنشطة التي يضطلعان بها للقضاء على المصادر الأساسية للمشاكل، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين الظروف الراهنة. وبناء على ذلك، ستوضع استراتيجيات ومشاريع على أسس سليمة تكون لتكون بمثابة ركيزة يمكن للهايتيين، على المدى الطويل، أن يتحكموا على أساسها في مصيرهم.

وفي الختام، نشكر الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، والاتحاد الأوروبي، والسفير البابوي للكرسي الرسولي في هايتي على إسهامهم في عملية الحوار. كما نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفيرة كيلي كرافت، في بحثها عن حلول للأزمة الهايتية. وندعو جميع الجهات الفاعلة الوطنية إلى تسوية خلافاتها والعمل معا للبحث عن حلول سلمية وشمولية تفتح الطريق صوب تهيئة ظروف معيشية أفضل لشعب هايتي بأسره. ويجب أن تكون وحدة أي بلد في أوقات الأزمات هي محور الجهود المتضافرة المبذولة لضمان رفاه الشعب. وندعو المجتمع الدولي إلى عدم فقدان الأمل في التحولات التي ستحققها الجهود التي يبذلها، وإلى مواصلة دعم الشعب الهايتي للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي تؤثر على أفضل ما في هايتي - شعبها.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين، أن أعرب عن خالص تعازينا لهايتي حكومة وشعبا في وفاة الرضع والأطفال في الحريق الذي نشب الأسبوع الماضي في دار الأيتام التابعة لكنيسة ”فهم الكتاب المقدس“ في بورت أو برنس. ونتوجه بصلواتنا ودعائنا لأسر الضحايا.

ونرحب بمقدمتي الإحاطتين اليوم ونشكرهما على بيانيهما الزاخرين بالمعلومات.

مما لا شك فيه أن الحالة الراهنة في هايتي مزرية، وهو ما أكدته إحاطتا اليوم. وأمام المجتمع الدولي مهمة هائلة تتمثل في تقديم الدعم الشامل والمستدام لمساعدة هايتي في تخفيف الصعوبات التي تواجهها، ولا سيما المأزق السياسي الحالي، الذي أصاب البلد بالشلل. إن حل الأزمة الدستورية في هايتي أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد، والخطوة الأولى نحو استعادة نوع من الاستقرار في البلد.

وبناء على ذلك، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع الأطراف الهايتية إلى الدخول على وجه السرعة في حوار شامل للجميع بروح من حسن النية، بغية حل الأزمة التي طال أمدها. فعجز الأطراف عن التوصل إلى تسوية سياسية فورية يمكن أن يؤدي إلى تكرار حدوث العنف. وعلاوة على ذلك، فإن ما يصاحب ذلك من انهيار للقانون والنظام يمكن أن تكون له آثار ضارة على المنطقة.

وبالنظر إلى قرابة هايتي في أسرة الجماعة الكاريبية وتاريخنا المشترك، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى جانب الجماعة الكاريبية، ملزمة باستنفاد جميع الإمكانيات لمساعدة شعب الدولة الكاريبية الشقيقة على إيجاد حل سلمي للأزمة الحالية. ولا نزال صامدين في هذا المسعى.

ويدرك وفد بلدي المسائل العالقة التي تعاني منها هايتي، ولا سيما أوجه القصور المؤسسية المتصلة بسيادة القانون، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تعيين، أو استبدال، ٣٢ قاضيا والتصدي للكسب غير المشروع والمشاركة المحدودة للمرأة في العمليات السياسية، التي تقل كثيرا عن الحصة المقررة بموجب الدستور والبالغة ٣٠ في المائة من النساء في الحكومة.

إن انتشار العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات وما يرتبط بذلك من انعدام المساءلة وإفلات أفراد المجتمع من العقاب، فضلا عن إفلات من كلفتهم الهيئات الحكومية والدولية بحماية الشعب الهايتي، أمر مأساوي للغاية. وهذه الحالات، مقترنة بزيادة انعدام الأمن الغذائي، واستغلال أطفال هايتي، والآثار الضارة لتغير المناخ، تتطلب اهتماما عاجلا. وفي الوقت الذي تبحر فيه هايتي نحو المجهول، بعد أن انتقلت مؤخرا إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ينبغي تجسيد الطبيعة الشاملة للسلام والأمن والتنمية وأن تحظى بالأولوية.

وقبل أن أختتم بياني، سأكون مقصرة إن لم أشدد على أهمية تقديم التعويضات لهايتي. ونحن إذ نبدأ النصف الثاني من عقد المنحدرين من أصل أفريقي ٢٠١٥-٢٠٢٤، دعونا لا نضيع الفرصة لمعالجة أساس تخلف هايتي والتشجيع على تقديم التعويض المناسب لهايتي. ولا يزال من المؤسف أن هايتي قد أُجبرت على دفع تعويضات عن تجارها في مجال الاسترقاق الجماعي بدلا من أن تتلقى هي التعويضات. والأهم من ذلك، بالنظر إلى أنه قد تم استقطاع ٨٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للمدفوعات التعويضية حتى منتصف القرن العشرين، فإن ذلك يعني نشوء فجوات كبيرة في جهودها الرامية إلى بناء الدولة.

ولا يزال التخلف المستمر في هايتي، المتأصل في تلك التجارب السابقة، يكتسي أهمية حاسمة عند النظر في واقعها الحالي.

إن هايتي، بوصفها أول أمة سوداء حرة في نصف الكرة الغربي، تعد حجر زاوية في حضارتنا الكاريبية. وتقف سانت فنسنت وجزر غرينادين متضامنة مع أشقائنا وشقيقاتنا الهايتيين، ولا تزال تشعر بالتفاؤل أنه، مع اجتياز البلد لهذا المسار الجديد في تاريخه الفريد، فإنه يمكنه تحقيق نجاح أكبر في أهدافه المتمثلة في منح الأمل لشعبه عن طريق بناء السلام والاستقرار والاستدامة.

ويجب أن نرافق هايتي في سعيها النبيل نحو تحقيق الرخاء وألا نتخلى أبدا عن شعبها.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر أنا أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، السيدة هيلين لا لايم، على إحاطتها. كما أرحب في جلسة اليوم بالسيدة ماري يولين جيل، المديرة التنفيذية لمنظمة Fondasyon Je Klere، بصفتها ممثلة للمجتمع المدني. كما أشكرها على نظرتها المتعمقة المفيدة بشأن الحالة في هايتي، ولا سيما خطورة ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني.

إن الأزمة الراهنة في هايتي هي، أولا وقبل كل شيء، أزمة سياسية. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للمساعدة في حلها. ونأسف لحقيقة أنه على الرغم من مشاركة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، فإن المؤتمر السياسي لحل الأزمة، المعقود في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير والذي شاركت فيه القوى السياسية في البلد والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق يتيح العودة إلى إطار دستوري وديمقراطي منتظم. وأذكر بأن الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩ لم تُجرى وأن هايتي تفتقر الآن إلى أي تمثيل برلماني، وهو وضع لا يمكن أن يستمر بالنظر إلى التاريخ السياسي لهايتي. وتدعو فرنسا مرة أخرى الرئيس جوفينيل موييز وجميع القوى السياسية في البلد، ولا سيما المعارضة، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى الدخول بتصميم في حوار وطني حقيقي يضع مصالح هايتي فوق المصالح السياسية ويسمح بإجراء انتخابات تشريعية حرة وديمقراطية.

لقد أدت بعض الأسباب الجذرية إلى الجمود الحالي في هايتي. وسأذكر ثلاثة منها.

إن السبب الأول هو الفساد. ومنذ عدة أشهر، تتعالى أصوات المجتمع المدني الهايتي للمطالبة بالشفافية لمكافحة الفساد، الذي يدمر ثقة المواطنين في مؤسساتهم. ويجب أن تكون مكافحة الفساد والإفلات من العقاب أولوية مطلقة للسياسيين الهايتيين من أجل إعادة بناء ثقة الشعب.

والتحدي الهيكلي الثاني هو الضائقة الاقتصادية. وقد كان لحالة الجمود التي عانى منها البلد في خريف عام ٢٠١٩ أثر أكبر حتى على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، التي كانت هشة جدا بالفعل. ويجعل انعدام الأمن المالي المتزايد لملايين الهايتيين من الصعب على مختلف القوى الاجتماعية إيجاد حل للأزمة السياسية. وينبغي لشركاء هايتي الدوليين أن يواصلوا التعبئة من أجل تقديم المعونة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

والسبب الجذري الثالث للجمود هو انعدام الأمن. ويعيش المجتمع الهايتي حاليا في حالة من انعدام الأمن الشديد، ولا سيما نتيجة لنشاط العصابات، كما بينت السيدة جيل بوضوح. وتسير الحاجة إلى الأمن جنبا إلى جنب مع مكافحة الإفلات من العقاب. وأذكر، على وجه الخصوص، مذبحتي لاسالين وبيل اير اللتين صدرت بشأنهما تقارير دامغة عن الأمم المتحدة. ويجب العثور على المسؤولين عن تلك الأفعال ومقاضاتهم ومعاقبتهم في سياق إجراءات قانونية، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجب التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي رُصدت أثناء مظاهرات الخريف، أياً كان مرتكبوها. وينطبق الشيء نفسه على مرتكبي أعمال العنف الجنسي، كما ذكرت السيدة جيل.

نعلم جميعا أن الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة في هايتي يجعل حلها معقدا للغاية. ولا تزال مهمة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على النحو الذي حدده مجلس الأمن، ذات صلة، وهي تحديدا، تقديم الدعم للحوار السياسي والحوكمة وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك في مجالات إنفاذ القانون والعدالة وحقوق الإنسان. وتشيد فرنسا بالعمل الذي اضطلع

به المكتب منذ إنشائه قبل أربعة أشهر، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يظل في حالة تأهب قصوى وأن يتخذ التدابير المناسبة، لا سيما إذا استمرت الحالة في هايتي في التدهور.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أتوجه بالشكر إلى السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والسيدة ماري يولين جيل، المديرة التنفيذية لمنظمة Fondasyon Je Klere على إحاطتيهما.

كما أشكر الأمين العام على تقريره عن عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/123) بعد أربعة أشهر من إنشائه، والذي حل محل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وقد توج ١٥ سنة من جهود حفظ السلام في هذا البلد.

لقد جاء هذا الانتقال من بعثة لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة في ظرف دقيق لا يخلو من الصعوبات والتحديات المرتبطة بالوضع في هايتي وبتطلعات الشعب الهايتي الصديق. ولضمان نجاح هذا التحول، يتعين أن يحظى مكتب الأمم المتحدة المتكامل بالدعم الكامل والموارد الضرورية حتى يتمكن من تحقيق أهدافه ويساهم بفعالية في استقرار جمهورية هايتي.

نتابع بقلق وانشغال الوضع السياسي المتأزم الذي تشهده هايتي والذي زاد تعقيدا منذ كانون الثاني/يناير بدخول البلاد في أزمة دستورية وفراغ مؤسساتي بعد تأجيل الانتخابات ونهاية ولاية البرلمان، وهو ما حال دون اعتماد قانون الميزانية وعطل السير العادي لهياكل الدولة ومؤسساتها. وباعتبار تقاطع الأزمة السياسية مع تحديات كبرى على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فإن من شأن تواصلها وتداعياتها أن تؤثر سلبا على الأوضاع الأمنية وتغذي العنف المجتمعي وتشجع على الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي، فإنها ستزيد من تعميق معاناة الشعب الهايتي اليومية وإبقاء البلاد حبيسة حلقة عدم الاستقرار.

وإزاء هذا الوضع، فإن للأمم المتحدة ومجلس الأمن دورا هاما لمساعدة هايتي على الخروج من هذه الحلقة المفرغة للمضي قدما نحو تحقيق الاستقرار وبناء السلام المستدام. وفي هذا الإطار، فإن وفد بلادي يرى ضرورة تشجيع الحوار البناء بين جميع مكونات المشهد السياسي والعام ومكونات المجتمع المدني لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة ووضع التصورات العملية الكفيلة بتجاوزها. وفي هذا السياق، فإننا نثمن المساعي الحثيثة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، وكذلك الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من التوترات وتشجيع الأطراف المعنية على الدخول في محادثات مباشرة وإجراء حوار وطني شامل لإيجاد مخرج من الأزمة ضمن احترام سيادة هايتي واستقلال قرارها الوطني.

وبقدر ما نؤكد على أهمية دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في مواصلة العمل الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن مهمته لا تشمل عنصر حفظ السلام. ولذلك، لا بد أن تأخذ هايتي المبادرة وأن تمسك بزمام الأمور في مجال حفظ الأمن وإنفاذ القانون وتفعيل دور المؤسسات والأجهزة الأمنية الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار. وإذ نشيد بالجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية في مجال مكافحة الجريمة، فإننا نؤكد على ضرورة معالجة التحديات اللوجستية التي تواجهها وذلك من خلال توفير المعدات ومواصلة برامج التدريب. وفي هذا السياق، فإن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يكتسي أهمية حيوية. وبالموازاة مع ذلك ولإضفاء نجاعة أكثر على هذا المسار، فإن من الضروري تركيز الجهود على مكافحة الفساد والإفلات من العقاب مع العمل على توفير فرص الوصول إلى العدالة بعد أن يتم اعتماد التشريعات اللازمة من أجل تعزيز سيادة القانون.

ونعتقد أن أحد شروط الاستقرار في هايتي، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، يكمن في نجاح الانتقال الديمقراطي. ولذلك، نعتقد أن المسؤولية للخروج من الأزمة الحالية في هايتي تقع بالدرجة الأولى على عاتق الهايتيين من جميع الأطياف السياسية من خلال الالتزام بالحوار السياسي ورفض العنف والسعي إلى تحقيق التوافق.

في الختام نجدد دعمنا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل ولعمله بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة من أجل تنفيذ النقاط المرجعية التي تم تحديدها في إطار ولايته حتى يكون عاملا محفزا لعودة الاستقرار والأمن لهذا البلد الصديق وتحقيق تطلعات الشعب الهايتي نحو الاستقرار والتقدم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة هيلين لاليم، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في البلد وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. إننا نتفق مع تقييم الحالة في هايتي الوارد في التقرير الأول عن أعمال البعثة السياسية الخاصة خلال فترة بالغة الأهمية للبلد (انظر S/2020/123).

لقد تزامن انسحاب بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام مع زيادة النشاط السياسي. وقد حالت الخلافات بين فروع سلطة الدولة دون تعيين حكومة وبرلمان ولم يكن من الممكن إجراء انتخابات في الوقت المناسب. إن عدم وجود حكومة تعمل بكامل طاقتها يؤدي إلى تعقيد جميع مناحي الحياة، من ضمان الأمن إلى تلبية الاحتياجات التجارية والإنسانية العادية.

إننا نرحب بظهور مبادرات متنوعة لتشجيع الحوار العام المباشر من أجل تجاوز الأزمة. لقد كان موقفنا الثابت هو أن السلام الدائم، في أي بلد، لا يمكن ضمانه إلا من خلال مناقشة صريحة وشاملة لحل المشاكل الحرجة وتجاوز الخلافات بأخذ آراء جميع الأطراف بعين الاعتبار، وهايتي بالطبع ليست استثناء. وتتسم جهود البعثة في ذلك السياق لمساعدة الهايتيين على بدء الحوار بأهمية بالغة ونؤمن بضرورة أن تظل تلك الجهود أولوية قصوى للأمم المتحدة. ففي مثل هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلد يجب عدم إهدار الموارد والوقت على المهام التي يعتمد نجاحها في نهاية المطاف على الاستقرار السياسي للبلاد.

نحيط علما بتقييم التقرير لعمل الشرطة الوطنية الهايتية. على عاتق هذه المؤسسة حاليا مسؤولية خاصة. في الوقت الذي ما زال يتعين فيه السير في طريق التفاهم المتبادل يجب على المجتمع أن يرى رجال الشرطة بوصفهم مدافعين يُعول عليهم. ومع ذلك، من نافلة القول إن حق جميع الهايتيين غير القابل للتصرف في التجمع السلمي وحرية التعبير يجب ممارسته مع الامتثال الصارم للتشريعات الوطنية.

إن التحديات التي تواجه هايتي ليست فريدة من نوعها. فمع انسحاب بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تكتسب القيادة السياسية ووكالات إنفاذ القانون في هايتي استقلالية أكبر من المساعدة الدولية فحسب بل تحملت أيضا المسؤولية الكاملة عن مصير البلد وأمن مواطنيه. فلقد دخلت الحكومة والمجتمع مرحلة حرجة من التطور لن تكون أسهل من ذي قبل. الوعي بالمسؤولية الوطنية سيؤدي حتما إلى زيادة في النشاط الاجتماعي.

في الوقت ذاته يجب أن نتجنب الاستنتاجات المبسطة حول الأسباب الجذرية لما يحدث، والذي يرجع في المقام الأول إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحرجة والمزمنة التي لم يتم حلها، بدلاً من الطموحات السياسية للمعارضين. ومما يؤسف له أن هايتي هي مثال واضح على كيفية تقويض أسس الحكم في خضم الصراع السياسي. ينبغي أن يكون لهذا تأثير لافت على الذين يواصلون الترويج للمخططات المتهورة لإضعاف أسس الدولة في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، مع وجود مخاطر محتملة على القارة بأكملها. نحن لا نرى أي بديل للتسويات المتفاوض عليها لتجاوز الخلافات في دول المنطقة التي واجهت

تحديات سياسية محلية، سواء في هايتي أو في أي مكان آخر. إننا نرفض بشكل قاطع المعايير المزدوجة والتدخل في شؤون أمريكا اللاتينية.

إن ما نحتاجه اليوم هو الدعم الدولي المسؤول لبورت أو برنس بغية الحد من التوترات الاجتماعية ومنع انزلاق هايتي في صراع داخلي كامل. المهمة الأولى المتمثلة في إيجاد شكل وطرائق للحوار تكون مقبولة لجميع الأطراف المتحاربة تأتي في المقام الأول. ونحن نرحب في هذا السياق بالجهود الهادفة من الوسطاء الدوليين، والتي تتماشى مع أولويات مكتب الأمم المتحدة المتكامل. سنواصل العمل لضمان أن تفضي نتائج جهود مجلس الأمن إلى تطبيع حقيقي للحالة في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي.

السيدة موغاشوا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية لتمكين أعضاء المجلس من التفاعل بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لأول مرة منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

يؤيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين.

يود وفد بلادي الإعراب عن تقديره للإحاطتين الإعلاميتين المفصلتين اللتين قدمتاهما السيدة يولين جيل، المديرة التنفيذية لمؤسسة جي كليري، والسيدة لاليم، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل. كما نود أن نشكر السيدة لاليم على عملها وجهودها الدؤوبة في المنطقة. وأخيرا نرحب بوفد هايتي في القاعة.

في ضوء التطورات الأخيرة في هايتي، أود أن أركز في بياني على الوضع السياسي هناك، وعلى الظروف الإنسانية وعمل المكتب المتكامل منذ إنشائه.

فيما يتعلق بالوضع السياسي، نرحب بجهود مختلف الأطراف في هايتي، بما في ذلك المشاورات مع المجتمع المدني، من أجل التوصل إلى حلول للمأزق السياسي ومعالجة الاضطرابات في بعض أنحاء هايتي. إن الجهود المبذولة لتعيين رئيس وزراء جديد وخطط إجراء انتخابات برلمانية قبل نهاية عام ٢٠٢٠ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢١ تدل على وجود إرادة سياسية لحل الأزمة. علاوة على ذلك، نأمل للجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة ودورها في عمليات صنع القرار أن تؤتي ثمارها قريبًا، مما سيفضي إلى تشكيل حكومة أكثر شمولًا لهايتي.

إننا نرحب بدعم الهيئات والتشكيلات الإقليمية مثل الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية والمؤتمر الهايتي للأساقفة الكاثوليك، وكذلك بدور الكرسي الرسولي والاتحاد الأوروبي، والدور المستمر للممثلة الخاصة للأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيسير الحوار إلى جانب جميع أصحاب المصلحة في هايتي.

على الرغم من بعض التقدم في التغلب على الجمود السياسي لا تزال هناك تحديات خطيرة. فعدم القدرة على تعيين البرلمان له تأثير سلبي على الوضع القائم على الأرض. كما نحيط علما مع القلق بتقييم الأمين العام بأن الرسائل الاستقطاب التي تُبث على الصعيد الوطني عبر الإذاعة من قبل مؤيدي المعارضة والحكومة على حد سواء، بما في ذلك التحريض على العنف، قد تؤدي على الأرجح إلى تفاقم التوترات السياسية. ونحث في هذا الصدد الأطراف على الامتناع عن الأعمال والخطابات ذات الطبيعة الخلافية التي تطيل وتزيد من تدهور أي احتمال لإجراء حوار ومفاوضات بناءة.

تشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء ارتفاع مستويات العنف، بما في ذلك الاختطاف والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال تأثير الأزمة على النظام القضائي ومؤسساته يعوق الإصلاحات القضائية والقانونية التي

تشتد الحاجة إليها، وهو ما يؤثر على رصد حقوق الإنسان والحفاظ على القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. إننا نرحب بجهود الشرطة الوطنية الهايتية وبدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في مكافحة هذا العنف. ونشيد على وجه الخصوص بجهود الشرطة الوطنية الهايتية لوضع قاعدة بيانات لشكاوى الاعتداء الجنسي من أجل الإسراع بمعالجة القضايا. إن هذا يؤكد على أن الوضع عاجل.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء التأثير السلبي للأزمة السياسية على الاقتصاد. فبالرغم من بذل جهود لمعالجة انعدام الأمن الغذائي إلا أنها لا تزال غير كافية، خاصة وأن الوضع على الأرض لا يزال يزداد سوءًا. وبصفة خاصة تؤثر محدودية الحصول على خدمات أساسية مثل مياه الشرب النظيفة والرعاية الصحية الأساسية والخدمات الطبية والتعليم والتدريب للأطفال والشباب تأثيراً سلبياً على السكان وتقوض حقهم في الحياة الكريمة.

إن الأزمات في هايتي ترتبط ارتباطاً لا ينفصم. ولذلك نحث جميع الأطراف على مواصلة الانخراط من أجل الاتفاق على دستور جديد يجسد تطلعات جميع الهايتيين ويساهم في الإصلاحات لمعالجة الوضع الإنساني.

دعوني أختتم كلمتي بتسليط الضوء على نقطتي الثالثة والأخيرة بشأن الإسهام الكبير الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونحن نثني على الجهود التي بذلها المكتب في تنفيذ ولايته، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة العنف المجتمعي، وكذلك العنف الجنسي والجنساني. ونحث الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الهايتيين على دعم المكتب، لا سيما بصفته الاستشارية، في العمل مع السلطات المحلية.

وستواصل جنوب أفريقيا دعم وجود المكتب في هايتي كإسهام منها في جهود تحقيق الاستقرار في البلد، من أجل التغلب على التحديات الحالية من خلال الحوار الوطني الشامل، لدعم التوافق الوطني في الآراء بشأن أولويات البلد. إن الدور الحاسم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة بأسرها في التصدي للتحديات التي تواجهها هايتي، بما في ذلك بناء قدرات مختلف مؤسساتها، ضروري لاستقرار هايتي وإرساء الديمقراطية فيها على المدى الطويل.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، لا لايم على إحاطتها. كما استمعنا بعناية إلى إحاطة السيدة جيل.

إن هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وتقدر الصين عمل المكتب في مساعدة هايتي على استعادة الاستقرار. ورغم دعم الأمم المتحدة الكبير لحفظ السلام وتعزيز التنمية في هايتي، فإن الأزمة السياسية في البلد لم تحل بعد. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2020/123)، أدت الأزمة السياسية في هايتي إلى زيادة الاستقطاب السياسي، وأحدثت فراغا في أداء المؤسسات الوطنية.

ووسط عنف العصابات المتفشي وحوادث العنف المتكررة، أصبحت الحالة الأمنية مصدر قلق أكبر. وطرح الاقتصاد المتدهور تحديات هائلة في سبل عيش الناس، وأدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية التي تعرب الصين عن قلقها بشأنها.

وتدعو الصين السلطات الهايتية إلى الالتزام بحل الخلافات بالسبل اللائقة من خلال التشاور، وتعزيز سيادة القانون وتوطيد قدراتها الإنمائية، وتسوية الأزمة السياسية الحالية في أقرب وقت ممكن، وتهيئة الظروف المواتية للقيام بالإصلاحات الضرورية. وينبغي لجميع المعنيين بقضية هايتي أن يولوا الأولوية لمصالح الشعب الهايتي، وأن يستجيبوا استجابة أقوى لمطالبه، ويحاولوا استعادة ثقته فيهم.

وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان التي لها نفوذ كبير على هايتي، زيادة الاهتمام بالأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في هايتي، ومساعدتها على الحفاظ على الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين سبل عيش الناس، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا يزال أمام هايتي طريق طويل لتحقيق الاستقرار والتنمية. ونأمل في أن تسلك الحكومة الهايتية مسارا نحو المزيد من الاعتماد على الذات، وتتولى المسؤولية بشكل فعال عن الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين، وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر أولا الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها الشاملة، والسيدة جيل على تعليقاتها الثاقبة.

إن هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها مجلس الأمن موضوع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بوصفه بعثة سياسية خاصة، ويتيح ذلك فرصة سانحة لتقييم المرحلة التي بلغناها. ولذلك أود أن أحصر بياني في أربعة جوانب في هذا الصدد، لأن المتكلمين السابقين تناولوا الكثير من المواضيع.

أولا، أود أن أقول إننا أيضاً قلقون بشأن استمرار المأزق السياسي، ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على التوصل إلى حل دائم لكسر الجمود وتخفيف معاناة السكان. ونود أن نشجع الحكومة الهايتية والمعارضة على مواصلة حوارهما الوطني الشامل، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات يمكنها أن تتيح تحقيق توافق آراء مجتمعي بشأن مراجعة الدستور، وتنفيذ الإصلاحات، وإطار عمل انتخابي واقعي للسماح بالاستعدادات لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية الشفافية. وأود أيضا أن أثني على الممثلة الخاصة للأمين العام، لا لايم، ومنظمة الدول الأمريكية، والكنيسة الكاثوليكية، على جهودهم لمساعدة الأطراف على الدخول في محادثات مباشرة لإيجاد حل للأزمة.

أنتقل إلى نقطتي الثانية، وأشير إلى أننا نشعر بالقلق لكون المواجهة السياسية المطولة، التي تفاقمت جراء الانكماش الاقتصادي الذي تلاها، تسببت في خلق بيئة مواتية للعنف المتصل بالعصابات. ونحن نعلم أنه لدى بعض الأطراف الفاعلة السياسية ورجال الأعمال علاقات وثيقة مع العصابات الإجرامية. وندين بشدة جميع الإجراءات التي تقوض العمليات الديمقراطية وسيادة القانون، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها الإسهام في عدم الاستقرار. ويشمل ذلك التحريض على العنف وخطاب الكراهية والتهديدات.

ونأسف لعدم إحراز سوى القليل من التقدم في متابعة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت مؤخرا، مثل الأحداث في لا سالين وبيل إير وغران رافين، وفضائح الفساد. وفي ذلك السياق، نود أن نبرز الدور الهام للمجتمع المدني في حث السلطات على كفالة المساءلة. وأشكر السيدة ماري يولين جيل على إحاطتها المثيرة للاهتمام للغاية في هذا الصدد. واسمحوا لي أن أقول أيضا إننا ندين جميع الهجمات على المجتمع المدني، وجميع الأعمال الانتقامية ضد أفراد المجتمع المدني على رفع صوته لدعم الحقيقة وسرد الوقائع في الميدان.

ثالثا، سأعلق بإيجاز على مسألة الشرطة. فباسترجاع التقدم المحرز على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، نحيي الشرطة الوطنية الهايتية ونرحب باكتفائها الذاتي المتزايد في مجال توفير الأمن في جميع أنحاء البلد، مع إدراكنا أن بعض الثغرات لا تزال قائمة، على سبيل المثال، في التصدي لجرائم العصابات، وإدارة الاضطرابات المدنية واسعة النطاق. ونحن قلقون جراء التقارير التي تؤكد عدم الثقة في الشرطة. فمن الضروري أن تقوم الشرطة الوطنية الهايتية بتحسين علاقتها مع السكان، من خلال التوعية والشرطة الموجهة نحو المجتمع المحلي، وأن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بذل جهوده في هذا الصدد.

ويساورنا القلق إزاء ملاحظة الأمين العام بأنه ”لم تزد ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية منذ عام ٢٠١٧، مما جعل المؤسسة غير قادرة على مواجهة التحديات المالية والتشغيلية الخطيرة.“ (S/2020/123، الفقرة ٢٧). ويساورنا القلق أيضًا إزاء الأحداث الأخيرة التي تشير إلى الميل إلى الاستقطاب داخل الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك أعمال العنف التي تقع خلال المظاهرات العامة لأفراد الشرطة. ونرى أنه من الضروري زيادة تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وجعلها أكثر فعالية حتى لا تفقد المكاسب التي حققتها عمليات حفظ السلام.

رابعا وأخيرا، من الواضح أن الانتقال إلى حضور للأمم المتحدة في هايتي من غير عمليات حفظ السلام حدث في وقت وجد البلد نفسه في خضم أزمة متعددة الأبعاد. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تقوم جميع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة بتنسيق أنشطتها عن كثب من أجل تقديم أفضل دعم للبلد في التغلب على هذه الأزمة.

وتؤيد ألمانيا بقوة النهج الجديد المتعلق بالمعايير، الذي يعكس العلاقة الداعمة المتبادلة بين دعائم السلام والأمن والتنمية في منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بمشاركة صندوق بناء السلام في هايتي، وكذلك العمل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في وضع إطار استراتيجي متكامل لتحديد مجالات تدخل الأمم المتحدة الرئيسية في هايتي.

وبدون معالجة الأسباب الجذرية للعنف والصراع، مثل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الراسخة، وعدم إتاحة الخدمات الأساسية، والإفلات من العقاب على الجرائم، والحالة الإنسانية السيئة، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، لن تتاح إمكانية العودة إلى الاستقرار السياسي الدائم الذي تحتاجه هايتي أمس الحاجة.

إننا نؤيد بشدة عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي يمثل وجودا سياسيا استراتيجيا للأمم المتحدة، سيقدم المشورة والمساعدة لحكومة هايتي في مواجهة التحديات الكثيرة التي تنتظرها. ومع ذلك فمن الواضح أن مستقبل هايتي بأيدي الهايتيين أنفسهم أولاً وقبل كل شيء. والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد للإسهام والمساعدة في جهودهم لتجديد العقد الاجتماعي بين الدولة الهايتية ومواطنيها.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين بعد ظهر هذا اليوم.

ترحب المملكة المتحدة بالتقرير الأول للأمين العام (S/2020/123) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وتشعر المملكة المتحدة بالتشجيع لأن المكتب بدأ بداية جيدة على الرغم من بيئات التشغيل المعقدة والصعبة التي وصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام والعديد من أعضاء المجلس الآخرين بعد ظهر هذا اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بالانتقال من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، فإننا نرحب بالسرعة التي عين بها المكتب موظفيه، والخطوات المتخذة نحو زيادة التكامل بين هيئات الأمم المتحدة. ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي المتكامل الذي يتيح فرصة لترجمة إصلاحات الأمم المتحدة العالمية إلى نهج أكثر استراتيجية على أرض الواقع في هايتي، الأمر الذي سيجعلنا أكثر قدرة على دعم هايتي في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

وفيما يتعلق بالمعايير والأهداف، رحبنا بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع خطوط أساس وإدراج النقاط المرجعية والأهداف في الإطار الاستراتيجي المتكامل. وسيكون التحديد الواضح للمسؤوليات أمرا غاية في الأهمية.

وبالانتقال إلى جوهر تقرير الأمين العام، يظل المأزق الحالي في هايتي يسبب إحباطا شديدا لمجلس الأمن، وقبل كل شيء، لشعب هايتي. ومن المهم جدا أن تنخرط جميع الأطراف الآن، من جديد، في محادثات مباشرة لإيجاد حل للمأزق السياسي. وينبغي أن تشكل مسائل الإصلاح الدستوري وإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية عنصرا أساسيا في هذه المحادثات.

إن الحفاظ على الأداء الوظيفي للشرطة الوطنية الهايتية في ظل شلل مؤسسات الدولة الأخرى أمر بالغ الأهمية. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة السابقة في هذا المجال، ولكن كما لاحظ متكلمون آخرون، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وتحديدا، لا بد من إيجاد حلول مستدامة لتوفير الموارد للشرطة الوطنية الهايتية ونشجع القيادة الهايتية على التصدي لهذا التحدي على سبيل الأولوية.

وعلى الصعيد الإنساني، تشعر المملكة المتحدة بالارتياح لعدم الإبلاغ عن أي حالات كوليرا جديدة منذ شباط/فبراير ٢٠١٩. غير أنه لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأوسع نطاقا، ولا سيما الضعف الشديد للنساء والأطفال.

وترحب المملكة المتحدة بالتصديق على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. ولكن، كذلك، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة العامة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في هايتي، ولا سيما فيما يتعلق بأوضاع السجون والاحتجاز السابق للمحاكمة وأداء المحاكم والتقدم الضئيل المحرز في تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الأخيرة. كما نشاطر جنوب أفريقيا قلقها إزاء التحريض على العنف في وسائط الإعلام الهايتية. فهذا التحريض يهدد بتقويض آفاق إحراز تقدم على الجبهة السياسية ويعرض حياة الهايتيين للخطر.

في الختام، فإن تشكيلة الأمم الجديدة هذه تتيح، في رأينا، فرصة لبدء عهد جديد تماما من تعاون الأمم المتحدة مع هايتي – عهد موجه نحو الحفاظ على السلام والنهوض بالتنمية. ونحث جميع الأطراف على بذل كل ما في وسعها لضمان عدم ضياع هذه الفرصة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمتي الإحاطتين.

تواجه هايتي أزمة سياسية مستمرة، تتشابك مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الحالة الأمنية. وقد أُنجز قدر كبير من العمل، ولكن التحديات لا تزال قائمة ولا بد من التصدي لها. ونحث جميع الأطراف على إجراء حوار مفتوح وشامل للجميع وإظهار الإرادة السياسية واتباع نهج بناء لمناقشة أكثر المسائل إلحاحا كوضع خريطة طريق للإصلاح وإجراء عملية تنقيح للدستور. وبهذا الطريقة، يمكن إيجاد الحل وهذا هو ما يتوقعه شعب هايتي من قادته السياسيين.

ومن المهم تحديد الجدول الزمني للانتخابات وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات التشريعية. ونرحب، في ذلك الصدد، ببرنامج التدريب الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان نجاح الانتخابات المقبلة وللمساعدة على زيادة المشاركة السياسية للمرأة، حيث أن نسبة البرلمانيات في الهيئة التشريعية مصنفة من بين النسب الأدنى في العالم.

ومن شأن تعبئة القوى المحلية وترجمة الخطط إلى عمل تمكين المجتمع الدولي من دعم الجهود الوطنية. وستحتاج هايتي إلى مساعدة مستمرة في سياق تحقيق الاستقرار والتنمية. وتوفر منطقة أمريكا اللاتينية خبرات مفيدة على صعيد كيفية وضع اتفاقات فعالة ومستدامة.

ونشيد بدور الشرطة الوطنية الهايتية وجهودها في صون السلام. وتبعث التقارير الأخيرة عن ارتفاع مستوى العنف، بما في ذلك اختطاف البشر والمركبات وجرائم السطو وإجرام العصابات، من بين أمور أخرى، على بالغ القلق. وندين تورط العصابات في الاحتجاجات ومساهمتها في تصاعد العنف.

وبالنظر إلى البيئة المعقدة والصعبة، لا بد من زيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاستجابة من أجل تنفيذ عمليات فعالة ضد أفراد العصابات والوفاء بولايتها بالكامل.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ قانون المساعدة القانونية لعام ٢٠١٨. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وفضائح الفساد الأخيرة وللمكافحة الفعالة للإفلات من العقاب في هايتي. ويلزم أيضا إحراز تقدم في تعزيز إمكانية وصول الضحايا إلى العدالة وتعويضهم واحترام حقوق الإنسان.

ويكشف التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حادث بيل اير عن وجود اتجاه لتجدد عنف العصابات في هايتي؛ وعن عدم المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من جانب الشرطة؛ وكذلك عن غياب الدولة في بعض المناطق الحضرية، الأمر الذي يمنع السلطات من ضمان الحماية. ومن المهم الاستفادة الكاملة من نظام المساءلة لضمان التحقيق في جميع القضايا على النحو الواجب وتقديم الجناة إلى العدالة.

إن هدف تحقيق الاستقرار في هايتي، في ظل وجود مؤسسات حكومية تعمل بكامل طاقتها وسلطة موحدة للدولة، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية يقودها ويملك زمامها الهايتيون.

أخيرا، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، هيلين لا لايم، وفريقها على عملهم الهام. ونشجع الجميع على مواصلة جهودهم للعمل معا وإعادة بناء الثقة المتبادلة وكفالة تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

السيد دينه (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/123) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا لايم، والسيدة ماري يولين جيل على إحاطتيهما. ويود وفد بلدي أن يوضح النقاط التالية:

أولا، يساورنا القلق إزاء الصعوبات المتعددة الأوجه وعدم الاستقرار في هايتي، والتي كان لها تأثير سلبي على معيشة شعب هايتي وتمتعه بحقوق الإنسان. وفي سياق المأزق السياسي الحالي، ندعو الأحزاب السياسية في هايتي إلى الدخول في حوار وطني بغية التوصل إلى حل وسط وإيجاد مخرج سلمي من المأزق السياسي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين في هايتي. ونرحب بتقارب الآراء بشأن عدد من المسائل الهامة، على النحو الذي أعرب عنه المندوبون خلال المؤتمر السياسي الأخير، ونحث جميع الأطراف المعنية على بذل مزيد من الجهود للتغلب على الخلافات المتبقية.

ثانيا، تتحمل الحكومة والبرلمان وجميع الأحزاب السياسية المسؤولية الرئيسية عن خدمة الشعب في البلد. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى أن تتخذ السلطات الهايتية تدابير جريئة وضرورية للتصدي للفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومنع العنف والجريمة المنظمة والفساد وكفالة الأمن وسيادة القانون.

ثالثا، نشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي. وندعو المجتمع الدولي وبلدان المنطقة، في هذا الصدد، إلى مواصلة دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، ولا سيما المشاريع التي تتوافر لها مقومات النجاح والتي من شأنها تعزيز إيجاد فرص عمل وتمكين المرأة والشباب وتوفير التعليم وبناء القدرات. ونرحب بتعميق التعاون بين الأمم المتحدة وهايتي ونتطلع إلى تحقيق ذلك من خلال شراكة جديدة، كما ذكر الأمين العام مؤخرا.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا لايم، على إحاطتها الهامة، وجميع موظفي الأمم المتحدة على عملهم

الذؤوب وتفانيهم. كذلك، أشكر السيدة ماري يولين جيل على موافاتنا بآخر المستجدات فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في الحالة في هايتي.

إننا على ثقة بأن شعب هايتي يمكنه أن يقرر مستقبله بنفسه، الأمر الذي يدعمه مجلس الأمن من خلال وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بوصفه بعثة سياسية خاصة في هايتي. إن التحديات كبيرة. بيد أن إنشاء حكومة قادرة على أداء وظائفها سيتيح أيضا لشعب هايتي الفرصة التي يستحقها لكي يكون دولة مستقلة ومزدهرة. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى النقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بالحوار الوطني الشامل، نلاحظ بقلق بالغ أن ولايات أعضاء مجلس النواب، وما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وجميع المسؤولين المنتخبين على صعيد البلديات قد انتهت في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، دون أي تجديد. وينجم عن هذه الحالة بالفعل فراغا من حيث تعزيز الحوار بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية. واتفاقا ماريوت وكينام خطوتان هامتان في الاتجاه الصحيح. غير أن هذين الاتفاقين غير كافيين. ونحن بحاجة إلى خطة صادقة وفعالة وملموسة على نحو أكبر لإجراء حوار وطني شامل. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات دستورية وهيكلية في هايتي لتوفير الفرص والخدمات الاقتصادية لسكانها وتحسين شرعية مؤسسات الدولة فيها.

ثانيا، فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2020/123)، فقد تقلص خلال السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ الناتج القومي الإجمالي لهايتي بنسبة ٠٫٩ في المائة، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية بنسبة ٢٢ في المائة، وبلغ التضخم ٢٠ في المائة بحلول نهاية السنة المالية. وفي الوقت الراهن، يعاني ٣٫٧ ملايين من أبناء هايتي من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم مليون شخص في حالة طوارئ. وفي الوقت نفسه، يعاني ٢٫١ في المائة من الأطفال من سوء التغذية الحاد الوخيم، ولا يستطيع ٣ ملايين طفل الذهاب إلى المدارس. والمواجهة السياسية المطولة التي تفاقمت بسبب الانكماش الاقتصادي الذي أعقبها إلى حدوث تدهور خطير يشجع عنف العصابات وما يتصل به من مسائل اجتماعية أخرى. ويتعين علينا أيضا أن نعالج هذه التحديات فورا من أجل منع أي تراجع عن التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثا، فيما يتعلق بالنقاط المرجعية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، فقد انقضت بالفعل ولاية المكتب بنسبة ٣٣ المائة، ولكنه لا يزال بعيدا عن تحقيق معظم معاييره. وينبغي أن نعجل بإحراز التقدم عن طريق زيادة تعزيز مشاركة المكتب بغية الوصول إلى كل مستوى من مستويات حكومة هايتي. ونعتقد أن مسؤولية الوفاء بالمعايير لا تقع على عاتق المكتب وحده. فالمكتب وفريق الأمم المتحدة القطري يعملان بوصفهما عاملين لتحفيز تحسين الحالة في البلد. وينبغي أن تتولى هايتي حكومة وشعبا زمام الأمور بالكامل وأن تتحمل المسؤولية عن الوفاء بهذه النقاط المرجعية.

ونعتقد أن الأمل لا يزال قائما في هايتي. ونرحب بتنفيذ قانون عام ٢٠١٨ بشأن المساعدة القانونية ووضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية الجديدة للحماية الاجتماعية، التي تهدف إلى الحد من الفقر وعدم المساواة. ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية للحفاظ على الاستقرار في البلد، بما في ذلك في الحرب ضد عنف العصابات، على الرغم من نقص الموارد والأفراد والمعدات.

وقد أنجز الكثير، ولكن لا تزال هناك، بطبيعة الحال، تحديات كثيرة ينبغي التصدي لها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تشجيع هايتي ودعمها حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار والازدهار.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، السيدة إيلين لا ليم، والسيدة ماري يولين جيل، على إحاطتيهما.

خلال الأشهر القليلة الماضية، تابعنا بقلق تطور الحالة الاجتماعية والسياسية في هايتي. وبالإضافة إلى الخلافات بشأن تشكيل الحكومة منذ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ظل البرلمان معطلا بعد مغادرة أعضاء المجلس نتيجة لعدم إجراء الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩. وهذا أمر مؤسف لأن العملية الانتخابية السلمية والشاملة هي التي ستمكن على وجه التحديد من تحقيق الاستقرار الذي طال انتظاره في هايتي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية صعبة بوجود أزمة غذائية لا تزال تبعث على القلق. فوفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني من سوء التغذية ثلث سكان هايتي الذين البالغ عددهم ١١ مليون نسمة، ويعاني نحو مليون منهم من سوء التغذية الحاد. ومن المؤسف أن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تواجه صعوبات في تعبئة الأموال اللازمة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل للأزمة الراهنة في هايتي إلا بإرادة الشعب الهايتي لإيجاد حلول توافقية عن طريق الحوار. وفي هذا الصدد، فإن دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لا يقدر بثمن في مواكبة الجهود الوطنية الرامية إلى استعادة وتعزيز ثقة السكان في المؤسسات العامة وتهيئة الظروف المواتية لتهيئة لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في البلد ليتسنى، في جملة أمور، اجتذاب الاستثمار الأجنبي الذي يحتاج إليه البلد بشدة من أجل إنعاش اقتصاده.

ويشجع وفد بلدي السلطات الهايتية على بذل الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية ويناشد جميع أصحاب المصلحة الامتناع عن العنف وحل خلافاتهم بالوسائل السلمية. ونحث السلطات على معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار والفقر وضمان إقامة العدل فيما يتعلق بالعنف والجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عنها أمام المحاكم.

وفي الختام، أود أن أكرر النداء الموجه إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن ضرورة إيجاد حل عاجل للحالة السياسية والاقتصادية والإنسانية التي يعيشها شعب هايتي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل لبلجيكا.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في هايتي. فقد أسهم المأزق السياسي في أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية تضرب أشد الفئات ضعفا. وتشدد بلجيكا على أهمية المسؤولية السياسية وتدعو على وجه الاستعجال إلى إجراء حوار شامل ومفتوح بهدف تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة، فإن تسعة من كل عشرة هايتيين يؤيدون الحوار. وهذه رسالة قوية إلى الطبقة السياسية. وتقوم منظمات المجتمع المدني الهايتية بدور بناء، ونشيد بالمنظمات مثل مؤسسة ''جو كلير'' على عملها الهام. وقد أظهرت مظاهرات ٢٠١٨-٢٠١٩ تطلعات الشعب الهايتي إلى الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وهذه المشاركة القوية لشعب هايتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار من خلال الحوار الاجتماعي.

ويجب على الحكومة أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والفقر في البلد. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن العنف وأن تحل المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي أن تستند المفاوضات السياسية إلى التوافق الواسع في الآراء على أن هايتي تحتاج إلى إصلاحات دستورية وهيكلية لتوفير الفرص الاقتصادية لأبناء شعبها وتحسين شرعية مؤسساتها العامة. ومن

بين المصادر الرئيسية للإحباط الإفلات من العقاب وانعدام الأمن. والقضاء بحاجة إلى الإصلاح، والفساد يجب مكافحته، وحماية حقوق الإنسان يجب أن تتحسن. وعندئذ فقط يمكن للنخبة السياسية أن تستعيد ثقة السكان.

ونلاحظ أن الشرطة الوطنية الهايتية تعمل في ظروف صعبة. وينبغي زيادة تعزيز نظم الرصد والمساءلة. ويجب وقف ترهيب الصحفيين وممثلي المجتمع المدني والاعتداءات عليهم، كما يجب التصدي على وجه السرعة لعنف العصابات. وإذ نلاحظ الهجوم الذي تعرضت له مكاتب مؤسسة ''جو كلير'' أمس، نذكر السلطات الهايتية بأهمية حماية أصوات المجتمع المدني من الأعمال الانتقامية.

ولا يزال تفشي العنف الجنسي والجنساني يبعث على القلق الشديد. ولذلك فمن المهم جدا وضعُ حدٍ للإفلات من العقاب، وندعو إلى المتابعة القضائية العاجلة للتحقيقات في المذابح، أي تلك التي ارتكبت في لاسالين وبيل إير، وفي ادعاءات الفساد المتعلقة بخطة تمويل تحالف النفط الكاريبي. ونرحب بما يوليه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أهمية كبيرة لهذه المسألة. ويشجعنا التقدم المحرز في التصديق على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة، نؤيد عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والوكالات والصناديق الموجودة في البلد. ويجب أن يكون الانتقال نحو وجود مؤسسي جديد في هايتي تدريجيا، وندعو الأطراف الهايتية إلى الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة للبعثة. ونشجع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على العمل عن كثب ليس فقط مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا مع المجتمع المدني الهايتي. وننتظر بفارغ الصبر استكمال الإطار الاستراتيجي المتكامل. وستتيح لنا المؤشرات التي اقترحها الأمين العام في تقريره (S/2020/123) رصد التقدم الذي يحرزه البلد في المجالات الرئيسية لولاية البعثة.

وفي الختام، تؤكد بلجيكا من جديد التزامها بالعمل جنبا إلى جنب مع شعب هايتي وحكومتها من أجل تحقيق مستقبل ديمقراطي وسلمي وآمن للبلد. وننتظر الآن تدابير ملموسة من السلطات لحل الأزمة السياسية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد غاسبار (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود، في البداية، أن أشيد بالرئاسة البلجيكية وأشكرها على دعوتها وفد هايتي إلى المشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه لكي يعرب عن آراء حكومة جمهورية هايتي بشأن التقرير الأول المقدم من الأمين العام (S/2020/123) وفقا للقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي أنشئ بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أود أيضا أن أهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا لايم، على إحاطتها الممتازة، وأن أنقل إليها عبارات التشجيع من السلطات الهايتية، ولا سيما من رئيس الجمهورية، فخامة الرئيس جوفينيل موييز، لتفانيها في الاضطلاع بعملها الدؤوب في السياق الهايتي. وأثني أيضا على ماري يولين جيل لالتزامها بحقوق الإنسان في هايتي.

ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر بحرارة أعضاء مجلس الأمن على تعليقاتهم البناءة التي تعكس التضامن الثابت لهذا الجهاز المهم في المنظمة مع قضية هايتي.

ويأتي تقديم هذا التقرير الأول في وقت مهم. والواقع أنه يختتم جهودا تتعلق بـ ١٥ عاما من الوجود المتتالي لعملية لحفظ السلام في هايتي ويفتح فصلا جديدا في التعاون بين الأمم المتحدة وهايتي. ويأتي التقرير أيضا في وقت يواجه فيه البلد أزمة

اقتصادية واجتماعية حادة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها تهدد التماسك الاجتماعي.

ويشدد تقرير الأمين العام بصفة خاصة على التدهور المقلق والمتسارع للحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد تقلص بنسبة ٠,٩ في المائة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وقد انخفض سعر العملة الوطنية، كما أكد ممثل إندونيسيا، بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرادات المالية ضعيفة وانخفضت بنسبة ٤,٣ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة، وكان هناك خسائر هائلة في فرص العمل وما يقابل ذلك من زيادة في البطالة، ولا سيما بين الشباب.

وتوقعات البنك الدولي تبعث على بالغ القلق، حيث تُنبئ بانكماش اقتصادي بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠ و ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢١. ومع ذلك، فإن الاستثمارات التي تمت في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ في مختلف القطاعات – الزراعة والسياحة والهياكل الأساسية – جعلت من الممكن التنبؤ بنمو نسبته ٣,٤ في المائة، وفقا لتقارير وزارة المالية ومصرف جمهورية هايتي.

غير أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف بسبب العنف والاضطرابات السياسية. وانتهى عام ٢٠١٨ بنمو يقل بنسبة ١,٤ في المائة عما كان متوقعا. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أحاطت حكومة جمهورية هايتي علما على النحو الواجب بجميع الشواغل المعرب عنها في تقرير الأمين العام، وهي تؤيد الاستنتاجات الرئيسية الواردة فيه.

وفيما يتعلق بالحوكمة السياسية، لاحظت حكومة هايتي بارتياح كبير التركيز على مبادرات الحوار التي أطلقها رئيس الدولة من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في البلد، ولا سيما الجهات الفاعلة في المعارضة، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وتتواصل المناقشات هذا الأسبوع.

ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق شامل بين جميع الجهات الفاعلة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه تم إحراز تقدم كبير في حث الجهات الفاعلة السياسية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والدخول في حوار بشأن ضرورة حلّ المأزق السياسي الحالي. وفيما يتعلق بهذه المسألة، نرحب بذِكر التقرير للجولة الرئيسية من المفاوضات التي عقدتها بالفعل الجهات الفاعلة المعنية. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه تم إحراز تقدم آخر، من حيث إنشاء حكومة وحدة وطنية جديدة على سبيل المثال؛ ومراجعة الدستور الهايتي؛ والحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الانتخابات، وبعبارة أخرى، للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن الحوكمة السياسية. وفي هذا السياق، يرحب وفد هايتي أيضا بالدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عملية الحوار هذه. ولا يزال من الممكن إحراز تقدم ملموس.

وتشكل مكافحة العنف المجتمعي تحديا رئيسيا، لأن الأزمة السياسية أدت إلى مناخ من انعدام الأمن في البلد يهدد بتقويض التماسك الاجتماعي. وتبين الأرقام الواردة في التقرير بوضوح حجم هذه الظاهرة وعدم كفاية التدابير المتخذة حتى الآن والموارد المعبأة للحد من انعدام الأمن في هايتي. وقد بذلت الشرطة الوطنية الهايتية، التي تضم ١٥ ٠٠٠ من ضباط الشرطة المهنيين بقدرات تشغيلية محدودة، قصارى جهدها لمعالجة الحالة، ولكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التدريب والموارد والمعدات الكافية لكي تتمكن حماية وخدمة جميع قطاعات سكان هايتي بفعالية. إن استعادة سلطة الدولة على كامل الإقليم أمر ملحٌ أكثر من أي وقت مضى.

ولا يمكن إنكار أن الأزمة السياسية كان لها عموما أثرٌ سلبيٌ على سير عمل السلطة القضائية، مما أعاق سير عمل المحاكم

بسلاسة، وبالتالي أدى إلى تفاقم مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة. ونحن ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان استقلال السلطة القضائية على نحو لا رجعة فيه. وعلى سبيل المثال، أود أن أذكر المجلس الأعلى للقضاء، الذي يمثل خطوة حيوية نحو تحقيق استقلال السلطة القضائية في هايتي.

ويمكن قول الشيء نفسه عن حالة حقوق الإنسان. ولئن كان تم الإبلاغ عن انتهاكات عديدة، من الصحيح أيضا أن البلد قد أحرز تقدما كبيرا في هذا المجال، وهو يمتثل لالتزاماته الدولية، ولا سيما التعاون مع مختلف الهيئات الإقليمية والدولية. والزيارة الموقعية التي قامت بها مؤخرا إلى هايتي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان هي جزء من هذا النهج. وينطبق الشيء نفسه على عقد دورتها الـ ١٧٥، التي ستعقد في هايتي في الفترة من ١ إلى ١٠ آذار/مارس. وعلى هامش تلك الدورة، ستعقد، مشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، تهدف إلى إقامة حوار مستمر بين تلك الهيئات من أجل تعزيز قدرة الدولة الهايتية في الوقاية والرقابة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بعمليات القتل، ولا سيما تلك التي وقعت في لا سالين، من المهم أن نتذكر أنه منذ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، طُلب من مكتب التحقيق الإبلاغ. والتحقيقات إلزامية في المسائل الجنائية. ولذلك أصدرت المديرية العامة للشرطة القضائية ثلاثة تقارير في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٩ استناداً إلى الأدلة التي تم فحصها. واستناداً إلى هذه التقارير، ألقي القبض بالفعل على ١٦ شخصاً في سياق التحقيق. وستصدر الأحكام قريبا.

إن مسألة بطالة الشباب المذكورة في التقرير مشكلة رئيسية ومتكررة في البلد. وهي مصدر قلق بالغ للسلطات الهايتية. وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بصفة خاصة ببرنامج ينفذه رئيس الجمهورية بغية إيجاد حلول دائمة لهذه المسألة. وهو ينطوي بصفة خاصة على منح قروض لتمكين العديد من أصحاب المشاريع الشباب من بدء مشاريع تجارية صغيرة.

ويشجع حكومة الجمهورية التشديد في الفرع التاسع من التقرير، المعنون ''السلوك والانضباط''، على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين المرتكبين في سياق الأمم المتحدة. لا يمكن لتلك الأعمال الشنيعة، التي زادت من معاناة أضعف الناس في البلد، إلا أن تسيء إلى صورة منظمتنا. ويجب محاكمة الجناة ومعاقبتهم، مهما كان مصدرهم، حتى يتسنى تحقيق مُثُل الأمم المتحدة بالكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال جمهورية هايتي تشعر بالقلق إزاء الحالات العديدة التي يهجر فيها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة الأطفال الذين لا أب لهم، والذين يعيشون في الفقر المدقع، وآلاف ضحايا الكوليرا الذين ينتظرون التعويض. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مزيد من الصرامة والشفافية في أنشطة المنظمة، ولا سيما في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى جميع الضحايا.

وتدرك السلطات الهايتية إدراكا تاما تعقيد وهشاشة الحالة السياسية في البلد وأثرها السلبي على جميع جوانب الحياة الوطنية. ويجب أن يكون هناك تفاعل حقيقي فيما بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في البلد وأن يبذل جهد كبير من جانب الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في البلد لإيجاد حل إيجابي لهذه الأزمة. وجميع الجهات الفاعلة الهايتية على وعي ذلك. وهذه أفضل طريقة للجمع بين جميع القوى الرئيسية في البلد، الأمر الذي لم يتحقق بعد على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس الدولة، لأن المسؤولية الأساسية عن السعي المشترك لإيجاد حلول إيجابية ودائمة، في سياق حوار حقيقي، للقضايا التي تقوض الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لبلدنا تقع في المقام الأول على عاتقنا دون سوانا – وباختصار، المشاركة المدنية الحقيقية لجميع المتضررين من الأزمة.

ولذلك فمن مسؤوليتنا أن نحدد المسار ونحافظ عليه. ومن ثم فإن الحاجة ملحة لكي تتوصل القوى السياسية الرئيسية في البلد إلى اتفاق بشأن الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. ويركز رئيس الدولة، فخامة السيد جوفينل موييز، على ذلك.

غير أن الحكومة تعتمد، تحقيقا لذلك، على الدعم الدولي المتسق والمناسب والمعزز، من أجل تعبئة الموارد الكافية بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف التي ينبغي أن تعيد الثقة المتبادلة والأمن والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في البلاد. والواقع أن الأزمة الإنسانية الراهنة التي يواجهها البلد تعني أن تقديم الشركاء الرئيسيين للبلد دعما مكثفا ومنسقا ومتسقا وغير مشروط أمر لا يزال على جانب كبير من الأهميةلرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.